فنبت لا يجب الارش بالاجماع وانما قيد بالياس لانه روى في مختصر الكرخي عن ابي
يوسف انه يجب فيه حكومة العدل ومعنى ابي يوسف انه يجب حكومة العدل عليها وروي عن ابي
في سن البالغ اذا نبتت قوله لمكان الالم الحاصل اي يقوم بالالم ويدون الالم فيجب ما انتقص وقال
الكرخي في مختصره وقال ابو حنيفة في الظفر اذا نبتت كما كان فلا شيء فيه وانما يجب فيه حكومة
عدل وان نبت على عيب ففيه حكومة عدل دون ذكر ولد ذكر قال ابو يوسف وقال ابو يوسف اذا
نبت اسود ففيه حكومة ايضا لجراحة الاول ولما اصاب من الم ذكر الي هنا لفظ الكرخي وعبارة
قال القدوري وهذا على اصله ان الالم يتقوم قوله ومن نزع سن رجل فانبت المنزوع
سنه سن اخرى فالنابت سن الاول لصاحبه حسما يه ولهم وهذه من خواص
الجامع الصغير اذا دفع قلب سن الاول فعلى الاول لصاحبه حسما يه ولهم وهذه من خواص
القصاص واجبة في السن نزعت او كسرت ولكنه يجب لفساد المنبت الا ترى انها لو
نبتت كما كانت بيطل القصاص وفساد المنبت لا يظهر الا بمضي الزمان وقدر اداناه بالحول
فاذا اسود حولا ولم تنبت وجب استيفاء القصاص وانما قدرنا به لان الحول مشتمل على الفصول
الاربعة التي تشتمل على الطبايع الاربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فلعل فصلا منها
يعرض طبع المجني عليه فتبرأ جراحته وتلتئم في سائر الجراحات او نبتت سنه مكانه
او نحو ذلك طبعه فيموت المجني عليه او يحصل الياس من نبات السن فقدرنا بالحول كما قدرنا
مدة العنين لهذا الان الحول دلالة الياس غالبا فاقيم مقام حقيقة الياس لانها تحصل بالحول
ولو وقفناه الى الموت يلزم اضاعة الحقوق وهذا لان ربما يموت المجني عليه
قبل نبات السن فيموت ولم يبطل القصاص في السن الاترى الى ما قالوا في النواتل فان مات
الصبي قبل الحول ولم تنبت السن او مات الرجل قبل الحول ولم تنبت الشعر لا شيء فيه وهي قول ابي حنيفة
ويجب حكومة العدل وهو قول ابي يوسف فالعود الى قول الذي هو دلالة الياس تام حتى
الياس فاذا انبتت سن الذي وجب له القصاص بعد الحول ظهر ان استيفاء
القصاص كان بغير حق فضمنه كانه نزع ظلما ولكن لم يلزمه القصاص لان فعله في الظاهر
حين استوفى القصاص كان حقا فصار ذكر شبهة في سقوط القصاص موجب المال قوله
هذا اذا سقط حولا بالاجماع والاستيناء الانتظار يقال استانى بي اي انتظر ثم اعلم ان في
سن الصبي استيناء حولا بالاتفاق وفي سن البالغ خلاف قول ابي يوسف قال الفقيه ابو الليث

سمعت محمد بن الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف
قال اذا قلع رجل سن رجل ليس بها اجل ولكن يقضى بالارش فاما سن الصبي فانه يوجل سنة
الى هنا لفظ الاجناس وذكر القدوري ايضا نقلا عن نوادر ابي يوسف رواية ابن سماعة قال
ابو يوسف اجل قلع سن رجل لا انتظر بها حولا انما انتظر بسن الصبي واقضي عليه بارش
الى هنا لفظ الاجناس وذكر لان نبات السن بعد البلوغ نادر وفي الهداية والدراية مال بعض
اصحابنا مثل هو الظاهر اده وعين وقال الناطفي ايضا في المجرد لو نزع سن رجل ينبغي للقاضي
ان يأخذ ضمينا من النازع للمنزوع سنه ويوجل سنة منذ يوم نزع سنه فاذا مضت سنة
ولم تنبت اقتص له وعلى هذه الرواية لم يفرق كثير من مشايخنا بين سن البالغ وسن الصغير
بل رتبوا بالاستيناء بهما جميعا والية ذهب القدوري والرستغفني وعين بهما قوله قال ولو ضرب
انسانا سنه فتحركت يستانى حولا هذه مذكورة على سبيل التفريع وهي من مسايل الاصل
الى قوله ومن شج رجلا فالتحمت قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا ضرب الرجل سن رجل فتحركت
فانه ينتظر بها حولا فان اسودت او سقطت او احمرت او اخضرت ففيها الدية كاملة
قال شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في شرحه الكافي وانما قلنا بالانتظار لان المعتبر في
باب الجنايات مآلها لا حالها فانه لا يدري ما لها الا ترى انه قد يشتد ويستوي وقد يسري الى النفس
فلهذا ينتظر دائما ينتظر حولا لان الظاهر ان الاندمال والبرء عند مضي سنة
ولهذا قلنا بالاستيناء سنة في الجراحات لاستيفاء في مالها قال وقد جاء فيه الحديث فانه
روي عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الجراحات لا قود حتى تستأني سنة
فان سقطت او اسودت ففيه الدية اعني دية السن ولا يجب القصاص لان في القصاص
فيما دون النفس تعتبر المساواة ولا يمكنه ان يضربه على وجه تتحرك وتسقط او تسود
كما فعله الاول ولا يقدر ان يفعله ابتداء لان الاول ما فعل به هكذا فاذا تعذر القصاص
وجب الارش في ماله لانه عمد محلا ما اذا قلع سنه او كسرها حيث يجب القصاص
لانه يقدر ان يفعل بالاول كما فعل الاول ثم حكم بوجوب ارش السن في السقوط والاسوداد
جميعا لان الاسوداد في معنى السقوط لان الارش انما يجب في السن اما لازالة الجمال
او لانه آلة مضمونة وكلا المعنيين ثابت في الاسوداد لانه يزول به الجمال ولانه كما
تفوت منفعة الاصلاح للمضغ فصار هالكا معنى وكذا الاحمرار والاخضرار ولو اصفرت

Copyright © Zaid Bin Sabit Library, University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)